تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية

The Impact of the Taiwan Issue on Sino-American Relations

شريفة كلاع*، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3
cherifaklaa@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2023/04/09 تاريخ قبول المقال: 2023/04/28 تاريخ نشر المقال: 2023/05/15

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بموضوع تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية، حيث تناولت أهمية تايوان لدى صناع القرار في هاتين الدولتين، كما تطرقت إلى تطور علاقاتهما منذ سنة 1972 وهو ما أوجب تبيان مدى تأثير قضية تايوان على هذه العلاقات التي اتخذت بشأنها القيادات الصينية موقفا واحد، في ظل تغير الموقف الأمريكي الذي تغير بتغير إداراتها، وذلك بالاعتماد على المنهجين التاريخي والإحصائي، والمدخلين الجيوبوليتيكي والاقتصادي، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن قضية تايوان قد أثرت بشكل كبير على العلاقات الصينية – الأمريكية ولعل أزمة تايوان لسنة 2022 خير دليل على ذلك.

الكلمات المفتاحية: تأثير؛ تايوان؛ العلاقات؛ الصين؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract:

This study highlights the impact of the Taiwan question on the relations between China and the United States. It explores the significance of Taiwan for policymakers in both countries. The evolution of their bilateral relations since 1972 is also examined as it has been substantially affected by the issue given the strong, clear-cut position of successive Chinese leaders regarding the island's future compared with an ambiguous American position that has changed depending on the administrations in the white house. Relying on the historical and quantitative methods, along with the economic and geopolitical approaches, this study displays how Sino-American relations are indulgent upon the evolution of the Taiwan issue as it is evidenced by the 2022 crisis.

Key words: Impact; Taiwan; Relations; U.S; China.

المقدمة:

مرت العلاقات الصينية – الأمريكية بفترات مختلفة من التباعد والتقارب، وقد أثرت قضية تايوان على تلك العلاقات منذ أربعينيات القرن العشرين إلى غاية الوقت الراهن، حيث ساد الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الآخر، أين تبرز قضية الأمن في شرق آسيا في أولى الاهتمامات المشتركة بين الدولتين والتي تعد فيها تايوان مدخلا للسيطرة والنفوذ بالمنطقة على أساس موقعها الاستراتيجي سواء بالنسبة لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية أو بالنسبة للبر الرئيسي الصيني أو الوطن الأم الذي يخولها التحكم بالمجال

* المؤلف المرسل

الحيوي من منظورها الأمني الخاص، وهو ما جعلها محط تجاذبات وتحديات في العلاقات الصينية – الأمريكية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية لموضوع تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية، وذلك من خلال تبيان أهمية قضية تايوان في المنظورين الصيني – الأمريكي، وتحولاتها وتجاذباتها بالنسبة للعلاقات الأمريكية – الصينية، كما تستعرض تداعيات أزمة تايوان لسنة 2022 على علاقات الدولتين الراهنة.

إشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع "تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى أثرت قضية تايوان على مستوى العلاقات الصينية – الأمريكية؟

فرضية البحث:

تعتبر قضية تايوان ذات أهمية بالغة في المنظورين الاستراتيجيين الصيني والأمريكي مما جعلها تأثر في مستوى العلاقات الصينية – الأمريكية، وجعلت كل طرف ينظر للآخر بتوجس من تحركات الآخر في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، على أساس أن تايوان تعتبر المدخل الأمني الذي تستطيع أن تؤثر به الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وترسخ سيطرتها ونفوذها فيها.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على توليفة من المناهج، كالمنهج التاريخي والإحصائي، والمدخلين الإقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث:

سيتم معالجة موضوع: "تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية" وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

1 – أهمية تايوان في المنظورين الصيني – الأمريكي.

2 – تحولات وتجاذبات قضية تايوان بالنسبة للعلاقات الأمريكية – الصينية.

3 – تداعيات أزمة تايوان لسنة 2022 على العلاقات الصينية – الأمريكية الراهنة.

1- أهمية تايوان في المنظورين الصيني – الأمريكي:

1.1- أهمية تايوان في المنظور الصيني:

خضعت جزيرة تايوان للسيطرة الكاملة للصين وتحديدا منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي قبل أن تضطر الصين في عام 1895 للتنازل عن الجزيرة لليابان بعدما هزمتها في الحرب الصينية اليابانية الأولى وفقا لمعاهدة "سيمونسكي"، ولقد استردت الصين سيادتها على الجزيرة عقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945، إلا أن الحرب الأهلية التي نشبت في الصين بين جراء الصراع السياسي بين الحكومية القومية بقيادة "تشيانغ كاي شيك" (Chiang Kai-shek) الموالي للغرب والولايات المتحدة الأمريكية والحزب الشيوعي الذي يتزعمه "ماو تسي تونغ" (Mao Zedong)، قد أدت إلى عدم الاستقرار فبعدما انتصر الشيوعيون على الحزب الحاكم في عام 1949 وأتموا السيطرة على مقاليد الحكم في الصين، أين فر "تشيانغ كاي شيك" ومن بقي معه من الحزب القومي المعروف باسم "الكومينتانغ" (Kuomintang) إلى جزيرة تايوان، ليجعلوا منها مقرا لحكومتهم[1]، مؤسسين بذلك حكومة موازية، وقد ظل قادة تايوان منذ ذلك الوقت ولمدة تفوق سبعين سنة ينادون بالهوية المستقلة عن الصين، هذه الأخيرة التي ترى في ضرورة استعادة المناطق التي سلبت أو انفصلت عنها والتي كانت تابعة للوطن الصيني الأم، وضمها وتوحيدها إلى دولة الصين الموحدة ذات المركز الأوحد، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن المركزية الصينية التاريخية قامت على نمط وحدة إمبراطورية متراخية تقوم على تصور كوني للعالم، مع تجذر جغرافي وثقافي قوي في المركز الأوحد الذي تنطلق منه الفتوحات العسكرية، ويجمع المسار الإمبراطوري الصيني حول ما يعرف بـ "بيت الرزنامة" (مينغتانغ (Mingtang)) بين إدارة العالم الدنيوي والعالم الأخروي المتدخلين في مخطط واحد، ويعد هذا البيت المقام فوق الأرض إسقاطا للسماء التي تمثل مجال الحضارة (هوا (Houa)) وامتدادا للإنسانية الأصيلة، وتنبذ في الأطراف الخارجية كل ما هو لا إنساني ومتوحش، ومن خلال هذا التصور تطلعت رسالة الصين في جنوب شرق آسيا إلى تنظيم البلاد المفتوحة حول مركز الإدارة "السماوية" الصينية التي تتخذ قبلة لها "هيكل السماء والأرض الإمبراطوري" الموجود في عاصمتها القارية البعيدة[2]، فمنذ الحرب الصينية الفيتنامية في مطلع سنة 1979، وبعد وفاة الرئيس الصيني السابق "ماوتسي تونغ" بثلاث سنوات والقضاء على ما سمي بـ "عصابة الأربعة" وبروز نخبة برنامج التحديثات الأربعة في الصين، دخلت هذه الأخيرة في مرحلة جديدة تقوم على الأسس التالية[3]:

1 – الحنين التاريخي للمجد الصيني القديم، وتجسد ذلك سياسيا في التأكيد على "الهوية القومية الصينية".

2 – مزج النزعة الاشتراكية بالحس القومي وهو ما تتضمنه نظرية الصعود (التنمية) السلمية.

3 – استعادة الصين الكبرى انطلاقا من مبدأ الصين الموحدة.

4 – زيادة التواصل مع الأقليات الصينية في منطقة آسيا.

ولأجل ذلك عملت الصين بشكل حثيث إلى محاولة إرجاع كل من هونغ كونغ وجزيرة "مكاو" وتايوان* إلى سيادة أراضيها حيث نجحت في استرداد هونغ كونغ سنة 1997[4]، كما استعادة جزيرة "مكاو" من البرتغال سنة 1999[5]، في حين بقيت قضية تايوان** حاضرة في السياسة الصينية القائمة على وحدة الأراضي الصينية مع اتباع "استراتيجية الانتظار"، وما دعم هذه الاستراتيجية تصريح الرئيس الصيني السابق "دينغ كسياو بينغ" (Deng Xiaoping) في شهر أكتوبر 1995 والذي جاء فيه بخصوص تايوان بأنه: "يمكننا الانتظار إلى أن يكون الوقت أكثر ملائمة، لكننا لا نقبل أن تشاركنا في الحل دولة أخرى"[6]، وفي ذلك تأكيد على أن إعادة توحيد العالم الصيني سيتم سلميا، وذلك عبر تقوية الروابط مع أجزاء الصين المختلفة كوسيلة لدفع التحديث في الصين وتحقيق توحيد الصين[7]، واستكمال وحدتها الوطنية وذلك بضم تايوان وإرجاعها إلى البر الصيني بعد انفصال دام أكثر من سبعين سنة[8]، ومن ثم تعتبر تايوان ذات أهمية في المنظور الاستراتيجي الصيني تجعل منها أكثر تمسكا بموضوع إعادتها إلى الوطن الأم، لعدة أسباب أهمها:

1 – تنظر الصين إلى قضية تايوان باعتبارها جزءًا من الهدف طويل الأمد في تحقيق الوحدة الوطنية بعد أن فككت الصين الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وارتباطا بما سبق فالصين تستطيع قبول مجموعة من الوسائل لتقوية الروابط مع تايوان والنتيجة الوحيدة التي لا يمكن أن تقبلها الصين هي انفصال تايوان عن الصين[9]، هذه الأخيرة التي ترى تايوان من منظور تعزيز الميراث الوطني الأمر الذي يستدعي توحيد الصين حسب "روبرت كابلان" (Robert D. Kaplan) من أجل خير جمع أفراد العرقية الصينية[10].

2 – ترى الصين أن تايوان لو سعت إلى الاستقلال فسلامة الأراضي والتكامل الإقليمي للصين سيصبحان مهددين، كما أن القادة الصينيين يؤمنون بنظرية الدومينو الداخلي والتي مفادها أن فقدان السيادة الإقليمية على جزء واحد من الإقليم سوف يشجع الانفصاليين أينما وجدوا[11]، كالدعوة إلى استقلال "التبت" وإنشاء "تركستان الشرقية" مما يشكل تهديدات للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي للصين[12]، الأمر الذي من شأنه أن يضعف معنويات القوى الصينية، التي يجب أن تدافع عن الوحدة الوطنية، كما أن الصين تستخدم تايوان لتبرر زيادة نفقاتها العسكرية وبالأخص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[13].

3 – تعتبر تايوان ذات أهمية جيوستراتيجية لأن مضيقها (مضيق تايوان) وقناة "ياشي" يمثلان الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرقي آسيا بجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط[14].

4 – سعي الصين إلى تحقيق مركز إقليمي متميز في منطقة شرق آسيا[15]، وهذا من خلال السعي المستتب لضم أراضي العالم الصيني الواحد.

5 – تعتبر تايوان ذات أهمية جيو– استراتيجية كبيرة، فهي على حد تعبير الجنرال الأمريكي "دوغلاس ماك آرثر" (D. Macarthur)، "حاملة طائرات لا يمكن إغراقها"، والتي تسيطر على النقطة المركزية للساحل المحدب للصين، والتي يمكن من خلالها لقوة خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تشجع قوتها حسب

تعبير "روبرت كابلان" على طول المحيط الساحلي للصين، وعلى هذا النحو لا شيء يزعج المخططين البحريين الصينيين بقدر الاستقلال الفعلي لتايوان، فمن بين جميع أبراج الحراسة على طول سور الصين العظيم البحري العكسي؛ تعتبر تايوان مجازا هي الأطول وتحتل الموقع الأكثر مركزية، ومع عودة تايوان إلى مجال البر الرئيسي للصين، فإن سور الصين العظيم والقيود البحرية التي يمثلها سوف ينقطع فجأة إذا نجحت الصين في ضم تايوان، ليس فقط قواتها البحرية ستكون فجأة في موقع من الأفضلية الاستراتيجية في مواجهة سلسلة الجزر الواقعة بحر الصين، بل أن طاقاتها الوطنية وخاصة تلك العسكرية، ستحرر بالقدر نفسه من الإثارة بحيث تتجه إلى الخارج من حيث استعراض القوة، إلى درجة ظلت في السنوات السابقة وحتى الوقت الراهن مستحيلة[16].

6 – تعد تايوان جزء من صراع الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ تعتبر الصين ضم تايوان أو القيام بغزوها هو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الصينية في الدفاع عن سيادتها تجاه أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا، وبالتالي السيطرة على تايوان يشكل نوعا من الانتصار على الولايات المتحدة الأمريكية.

7 – من شأن خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان وضمها للصين، أن يضعف قوة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في آسيا ومنها الفلبين وكوريا الجنوبية، كما أنه سيقوض من مجال الحركة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي شرق وجنوب آسيا.

8 – إضعاف المصداقية الأمريكية؛ إذ ستقوض خسارة تايوان مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن التحالفات الأمريكية في المحيط الهادئ تقوم على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة وراغبة في حماية حلفائها من الهيمنة الصينية، وفي حالة إخفاق المساعي الأمريكية أو فشلها في الدفاع عن تايوان فسيكون من الطبيعي أن تخسر مصداقيتها أمام حلفائها في جنوب شرق آسيا، خاصة اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية[17].

9 – إن توحيد تايوان هو أكثر من مجرد رمز للنجاح النهائي للحزب الشيوعي الصيني أو جاذبية عاطفية لبعض الصور التاريخية للصين الكبرى؛ إنها ضرورة استراتيجية مدفوعة بموقع تايوان الاستراتيجي وبسبب العداء المتزايد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فتايوان هي حاملة الطائرات غير القابلة للغرق قبالة الساحل الصيني، حيث تقسم الصين القريبة من البحار، وتجسر قوس الجزر الممتد جنوب غرب اليابان مع الجزر من الفلبين جنوبا عبر إندونيسيا، وبذلك تعد تايوان أمرا حاسما لكل من استراتيجية الاحتواء الخارجية، ولثقة الصين وأمنها في بحار الصين الشرقية والجنوبية، وهي مجالات مهمة للدفاع الوطني للصين، والأمن الغذائي والتجارة الدولية[18].

2.1- أهمية تايوان في المنظور الأمريكي:

تعتبر تايوان ذات أهمية في المنظور الاستراتيجي الأمريكي، وهو ما جعل الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعمد إلى استراتيجية تحالفية مع تايوان، هذه الأخيرة التي ترى فيها مدخلا لتواجدها في شرق آسيا، وانطلاقا من هذا فإن أهمية تايوان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في عدة أسباب أهمها:

1 – ينبع الاهتمام الأمريكي بتايوان انطلاقا من أهميتها للمصلحة الأمريكية في تلك المنطقة الاستراتيجية، فالموقع الجغرافي لتايوان من مضيق تايوان وقناة "باشي" الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط؛ يشكل محددا خاصا ومهما عند التطرق إلى أهمية هذه الجزيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولحلفائها في آسيا مثل اليابان التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية، وكذلك الفلبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية[19].

2 – أهمية تايوان من الناحية الاستراتيجية لأمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الآسياويين مثل: اليابان والفلبين.

3 – تعد تايوان أنموذجا للديمقراطية الآسياوية القائمة وفق التصور الأمريكي، وعلى تكامل الرأسمالية والديمقراطية، عبر احتواء نمو الطبقة المتوسطة في نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية.

4 – تعتبر تايوان ثالث أكبر مستثمر أجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية[20]، فقد استثمرت ما قيمته 22.64 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2021[21]، كما تعتبر إحدى أكبر الأسواق التجارية الأمريكية، إذ تحتل المرتبة الثامنة عالميا للدول المستوردة للصادرات الزراعية الأمريكية بقيمة 5 مليار دولار[22]، في حين بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان حوالي 104.83 مليار دولار أمريكي سنة 2021، منها صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو تايوان بما قيمته 39.14 مليار دولار أمريكي، وبلغت صادرات تايوان نحو الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 65.69 مليار دولار أمريكي، ومن ثم تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر شريك تجاري لتايوان، وثاني أكبر سوق تصدير، وثالث أكبر مصدر للواردات[23].

5 – منع تنامي النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تشرع في تبني سياسات عسكرية ودفاعية عبر تعزيز قدراتها العسكرية في جنوب شرق آسيا وتأسيس تحالفات دفاعية مع دول المحيطين الهندي والهادئ، والتي كان آخرها تشكيل تحالف "أوكوس"، وكذا إحياء الحوار الوطني الرباعي مع اليابان والهند وأستراليا[24].

6 – التحدي الصيني للولايات المتحدة الأمريكية في إقليم شرق وجنوب آسيا، إذ تعد الصين المنافس الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بفعل التنمية الاقتصادية والطفرة الصناعية التي حققتها، وانعكاس ذلك في تشجيع أغلب دول الإقليم للانفراط من عقد التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والالتحاق بالصين، مما

حذا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استعمال قضية تايوان ورقة ضغط ضد الصين لموازنة الهيمنة الصينية على المنطقة[25].

7 – إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية العسكري والسياسي تجاه تايوان ينبع من رغبتها في تحقيق تواجد جيواستراتجي في عموم آسيا وشرق آسيا خاصة، يساعدها في تقويض مساعي الصين للسيطرة الاقتصادية والسياسية على دول المنطقة[26].

8 – يهدد استرجاع الصين للسيادة الكاملة على جزيرة تايوان، التواجد العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي أين يصبح هذا التواجد في خطر، مشكلا تهديدا لقواعدها العسكرية في أماكن بعيدة تابعة لها كمثل جوام وهاواي[27].

9 – تعد تايوان أكبر منتج للرقائق الإلكترونية، والتي يتم توفيرها لجميع الصناعات تقريبا، من الهواتف إلى أجهزة الكمبيوتر المحمولة، الساعات، أجهزة الألعاب، المعدات الصناعية، السيارات، الطائرات المدنية والطائرات المقاتلة، وكل تلك الرقائق وأشباه المواصلات مصنوعة في تايوان، حيث تملك شركة (TSMC) التايوانية حوالي 65% من الإنتاج العالمي للرقائق[28].

2- تحولات وتجاذبات قضية تايوان بالنسبة للعلاقات الأمريكية – الصينية:

ترجع حقيقة الارتباط الأمريكي بتايوان إلى ظروف وملابسات الحرب الكورية (1950 – 1953)، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقود تحالفا أمميا تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة، قامت بإرسال أسطولها السابع إلى مضيق تايوان منذ بداية الأزمة الكورية لمنع نشوب أي نزاع بين تايوان وبين الصين الشعبية، حيث كان للتدخل الصيني في هذه الحرب في شهر أكتوبر 1950، أن أعطى الولايات المتحدة الأمريكية المسوغ لوضع تايوان تحت حماية الأسطول السابع الأمريكي لخشيتها من غزو الصين الشعبية لها[29]، ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضية تايوان محل خلاف كبير بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل العلاقات الصينية – الأمريكية دائما محل شد وجذب، والتي شهدت تحولات في ظل السعي الأمريكي لاحتواء الصين والتفرغ لخصمها السوفياتي، وهو ما انعكس على محاولات التقرب من الصين في بداية سبعينيات القرن العشرين، فمنذ الزيارة السرية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي السابق "هنري كيسنجر" (Henri Kissinger) إلى الصين شهر جويلية 1971، كانت الصين تجسد بالنسبة للرأي العام الأمريكي فكرة الشرق الغامض المليء بالأسرار والمؤامرات، وعملاقا كامنا على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي السابق، ومن ثم انتصرت وجهة النظر القائلة بتشجيع هذا العملاق على النهوض ليقلق الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد حدوث الانشقاق الكبير في الكتلة الشيوعية بين الصين والاتحاد السوفياتي في منتصف ستينيات القرن العشرين، وتعددت الرؤى المؤيدة لخطى إقامة تحالف سياسي أمريكي – صيني موجه ضد الاتحاد السوفياتي، إذ أراد "هنري كيسنجر" استخدام ورقة التقارب مع الصين كوسيلة للضغط على

الاتحاد السوفياتي من أجل تليين موقفه في المفاوضات حول معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت 1) التي تم توقيعها في شهر ماي 1972[30]، وتمثل الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون" (Richard Nixon) للصين في شهر فيفري 1972 ولقاءه بالرئيس الصيني "ماوتسي تونغ" نقطة البدء لتطور العلاقات الأمريكية الصينية في الربع الأخير من القرن العشرين[31]، ففي نهاية هذه الزيارة صدر بيان رسمي أقرت فيه الدولتان وجود اختلافات أساسية في نظمها الاجتماعية وسياستها الخارجية، إلا أنهما اتفقا في الوقت ذاته على مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها العلاقات فيما بينهما وهي: احترام السيادة والتكامل الإقليمي لكل الدول، والالتزام بعدم الاعتداء على الدول الأخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتحقيق المنافع المتبادلة والمتساوية، والتعايش السلمي، وهو ما انعكس على العديد من القضايا الثنائية منها قضية تايوان، حيث جاء في "بيان شينغهاي" الصادر بعد زيارة "ريتشارد نيكسون" المشار إليها أعلاه أن كافة الصينيين المتواجدين على جانبي مضيق تايوان أبناء الأمة الصينية الواحدة، وأن جزيرة تايوان هي جزء من الوطن الصيني الأم التي يتوجب حل مشكلاتها سلميا بعيدا عن أسلوب الضم العسكري القهري[32]، وفي الحقيقة يعتبر مبدأ "ريتشارد نيكسون" مستند إلى فكرة مركزية مؤداها الاعتماد على قوى إقليمية يوكل إليها مهمة مواجهة الاتحاد السوفياتي، ورأى أن الصين تمثل تلك القوة في منطقة الهند الصينية وجنوب شرق آسيا[33].

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" قد ساعدت العلاقات الأمريكية الصينية على المضي قدما إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الرسمية[34]، وعندما حل "جيرالد فورد" (Gerald Rudolph Ford) محل "ريتشارد نيكسون" الذي استقال كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في 9 أوت 1974، أكد هو الآخر و"هنري كيسنجر" للمسؤولين الصينيين أن الطرف الأمريكي سيحترم الالتزامات التي تعهدت بها الإدارة السابقة، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ بعض الخطوات كمثل استكمال سحب جميع الطائرات المقاتلة من تايوان، كما عملت على تقديم التعاون الاقتصادي والدفاعي والاستخباراتي والتكنولوجي للصين، ومع ذلك ومع الانتكاسات الأمريكية بالخارج في كمبوديا وفيتنام، وتزايد الاستياء المحلي من الانفراج، توقفت عملية السحب تلك، ولعل ذلك مرده تطور الانفراج الأمريكي مع الاتحاد السوفيتي والذي تسبب في تأخير السحب الكلي للقطع العسكرية الأمريكية المتواجدة بتايوان[35]، كما ذهب الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) التي خلفت إدارة "جيرالد فورد"، في متن البيان المشترك المعلن بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978؛ إلى أبعد مما ذهب إليه قبله الرئيس "ريتشارد نيكسون" في "بيان شينغهاي" باعترافه أن حكومة الصين الشعبية حكومة شرعية صينية واحدة، بما يعني إقراره بوجود دولة صينية واحدة وبأن تايوان جزء لا يتجزأ منها، ففي 01 جانفي 1979 سحبت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها الدبلوماسي بتايوان واعترفت بحكومة الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين، وبأن هناك صينا واحدة وأن تايوان هي جزء من الصين، كما تضمن

البيان الأمريكي الصادر في هذا الشأن أن شعب الولايات المتحدة الأمريكية سوف يحتفظ بالعلاقات الثقافية والتجارية وغيرها من العلاقات غير الرسمية مع الشعب التايواني[36]، وقد صاحب عملية تطبيع العلاقات الأمريكية – الصينية، استمرار الاحتجاجات المتطرفة في الصين، ومعارضة الكونجرس الأمريكي بشأن القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة إلى تايوان[37]، وهو ما جعل الكونغرس الأمريكي بعد اعتراف إدارة "جيمي كارتر" بجمهورية الصين الشعبية، يقر "قانون العلاقات مع تايوان" (Taiwan Relations Act (TRA)) لحماية المصالح الأمنية والتجارية الأمريكية الكبيرة في تايوان[38] بتاريخ 10 أفريل 1979[39]، والذي يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن تايوان ضد الغزو الصيني[40]، وبذلك احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات رسمية مع الصين وبعلاقات غير رسمية مع تايوان[41].

كما التزمت إدارتا الرئيسين الأمريكيين "رونالد ريغن" (Ronald Reagan) و"جورج بوش" (George Bush) إبان فترة حكمهما بفكرة انتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين، على الرغم من الضغوط الداخلية التي كانت تعمل على كبح التوجه لعلاقة استرضائية مع الصين، وهو ما كان واضحا في موقف الكونغرس الأمريكي من أحداث عام 1989، وضغوط منتجي الأقمشة من الأمريكيين، وجماعات حقوق الإنسان واللوبي التايواني، وكذا بروز تيار قوي من الأكاديميين الأمريكيين الذين يرون بأن الصين تسعى بعض جماعات الضغط الأمريكية على غرار المجموعة التي يقودها "هنري كيسنجر" للدفاع عنها هي دولة طموح غير قانعة وهدفها السيطرة على آسيا من خلال غزو أو احتلال الدول المجاورة، وهي تسعى إلى أن تكون قوية إلى الدرجة التي تحول من خلالها دون حدوث أي شيء في المنطقة دون موافقتها[42]، وعلى الرغم من الانتقادات الأمريكية الشديدة بشأن مطالبات الصين بشأن تايوان في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وضع الرئيس الصيني السابق "دينغ كسياو بينغ" مبادئ توجيهية مستمرة لسياسات الصين الخارجية المعروفة باسم استراتيجية "الـ 24 شخصية"، والتي غالبا ما يتم ترجمتها على النحو التالي: "انتظر وقتك، لا تأخذ مكانة بارزة، ولا تقود"، فبينما كانت الصين تأمل في إنهاء القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد طورت في الوقت نفسه العديد من الشراكات الاستراتيجية الثنائية لتعزيز مكانتها الدولية[43].

ولقد أدركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تباعا أهمية علاقات التعاون مع الصين والالتزام بسياسة "صين واحدة"، وكان من شأن هذه السياسة إحداث تغيير جوهري في توازن القوى في منتصف الحرب الباردة على نحو أضر بمصالح الاتحاد السوفياتي، وقد خلقت هذه السياسة ظروفا جيوسياسية مواتية أمام الثورة الصناعية في الصين تعد الأضخم والأسرع في التاريخ[44]، غير أن المفارقة التاريخية التي تمثلت في تزامن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق مع نهوض الصين، قد أعادت الصين مُتَحَدٍ وعدو، خاصة في ظل ظهور نظرية صراع الحضارات، إلا أن إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون" (Bill Clinton) فترة (1992 – 2000) لم تتبنى هذا الطرح، وواصلت السياسة الأمريكية التقليدية تجاه الصين، وعمدت إلى اعتبار الصين شريكا استراتيجيا يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا الإرهاب، المخدرات، غسل الأموال، وأسلحة الدمار

الشامل، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور رؤى تثير المخاوف من نهضة الصين، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تصريح "توماس بيكرينج" (Thomas R. Pickering) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" عندما سئل عن ماهية الدولة التي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحذر منها في القرن الحادي والعشرين، مجيبا على الفور بقوله "دولة واحدة هي الصين"[45]، وبناء على ذلك ونتيجة لتزايد ثقل الصين الاقتصادي وتنامي وضعها على الساحة الدولية، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة "بيل كلينتون" على نوعية جديدة من التعاملات مع حكومة تايوان فسرتها الصين على أنها تحمل خرقا جوهريا وخروجا تاما عن الاتفاق بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية تايوان منذ سبعينيات القرن العشرين، إذ اعتبرت الصين أن من شأن تلك التعاملات أن تكرس وضعية انفصال تايوان[46]، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تجدد التوتر في علاقات الدولتين إثر السماح لرئيس تايوان "لي تينج هوي" (Lee Teng-hui) بدخوله الأراضي الأمريكية في زيارة له خلال سنة 1994، قادته نحو عدد من دول أميركا اللاتينية، أين توقفت طائرة "لي تينج هوي" في رحلة العودة بـ "هاواي" الأميركية للتزود بالوقود، وفي خضم ذلك، رفضت إدارة الرئيس الأميركي "بيل كلينتون" منح الرئيس التايواني "لي تينج هوي" تأشيرة لدخول أراضيها ليظل بذلك قابعا طيلة الليل بإحدى القواعد الجوية الأميركية دون مغادرة طائرته ويرحل بحلول اليوم التالي[47]، وتجدد التوتر في علاقات البلدين أيضا إثر قرار السماح بزيارة مسؤولين تايوانيين للولايات المتحدة الأمريكية شهر ماي 1995 على غرار القرار الأمريكي الذي سمح للرئيس التايواني "لي تينج هوي"*** بدخول الأراضي الأمريكية في زيارة خاصة[48]، من خلال دعوة قدمت له من جامعة "كورنيل" (Cornell) لزيارة الولايات المتحدة الأميركية وإلقاء كلمة حول الديمقراطية التايوانية بالجامعة في حفل لم الشمل لقدماء طلبتها[49]، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه وخلال شهر ماي 1995، صوت الكونغرس الأميركي، بأغلبية ساحقة على قرار لصالح الرئيس التايواني "لي تينج هوي" سمح له بزيارة الأراضي الأميركية وطالب إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" بمنحه تأشيرة دخول الولايات المتحدة الأميركية، وفي نفس الشهر منح "بيل كلينتون" الرئيس التايواني "لي تينج هوي" تأشيرة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتمكن من حضور حفلة لم الشمل بجامعة "كورنيل"، رغم أن إدارة "بيل كلينتون" كانت قد أكدت في وقت سابق للصين أنه لن تكون هناك تأشيرة دخول للرئيس التايواني، لكن ضغوط الكونغرس دفعت الرئيس "بيل كلينتون" إلى عكس مساره[50]، وهو ما جعل الصين تحتج بشدة مطالبة بضرورة إلغاء القرار متخذة مواقف وردود أفعال متتالية تعبر عن الاحتجاج، كان أهمها البيان الذي أصدرته الصين متهمة الطرف الأمريكي بانتهاج سياسة غادرة تساند بها الانفصاليين، وتساءلت القيادة الصينية عمن يحكم الولايات المتحدة الأمريكية ويمثلها، هل هي الحكومة أو بعض أعضاء الكونغرس؟ معتبرة أنه إذا كانت الحكومة تخضع بالكامل لسطوة الكونغرس، فكيف يمكن أن تتمتع بالمصداقية الدولية؟[51]، ونتيجة لذلك القرار الذي أثار غضب الحكومة الصينية التي وصفته بالخائن، وكرد على زيارة لي للولايات المتحدة الأميركية، أعلنت الحكومة الصينية، بقيادة الرئيس

السابق "جيانغ زيمين" (Jiang Zemin)، يوم 7 جوان 1995 عن استعدادها لإجراء تجارب صاروخية ومناورات عسكرية واسعة بالقرب من مضيق تايوان، ورغم المحاولات الصينية الرافضة للقرار، حل الرئيس التايواني "لي تينج هوي" يومي 9 و10 جوان 1995 بالولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقا من ذلك، سلط الإعلام الأميركي الضوء على الإهانة التي تعرض لها "لي تينج هوي" سنة 1994 عند حلوله بمطار "هاواي" لتعود بذلك قضية تايوان مرة أخرى للواجهة على الساحة السياسية الأميركية[52].

وقد استمرت التوترات طوال عام 1995، أين اختبرت تايوان صواريخها الخاصة وأجرت تدريبات تهدف إلى صد الغزو، وسعى "لي تينج هوي" إلى الحصول على دعوة لحضور قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في اليابان، وهو ما دفع الصين للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على التزامات جديدة تجاه تايوان، من خلال إجراءها تدريبات عسكرية أكبر قبل الانتخابات التشريعية في تايوان في ديسمبر 1995، ومع دخول شهر جانفي 1996 ازدادت علاقات الصين مع تايوان والولايات المتحدة الأمريكية جفاء[53]، فقد تجدد التوتر أيضا خلال شهر جانفي إثر إصدار الولايات المتحدة الأمريكية تأشيرة مرور للأراضي الأمريكية لنائب الرئيس التايواني حينها "لي يوان زو" (Li Yuan-Zu)، كما قامت الصين بسحب سفيرها من الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجا على الزيارة التي قام بها الرئيس التايواني، وسحبت قائد قواتها الجوية الذي كان في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية[54]، وعند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي من المقرر إجراءها في تايوان بتاريخ 23 مارس 1996، شهدت الحملة الانتخابية تبني بعض المرشحين بمن فيهم "لي تينج هوي" خطابا متشددا تجاه الصين، رافقتها شعارات انفصالية قام فيها بعض المرشحين بالدعوة لاستقلال تايوان عن الصين، وردا على ذلك، حشدت هذه الأخيرة 100.000 جندي في مقاطعة "فوجيان" (Fujian) الساحلية والتي تعد أقرب مناطق البر الصيني إلى تايوان، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى تحذير الصين مرارا من الانخراط في الترهيب العسكري، وقد تجاهلت الصين تلك التحذيرات، وباشرت بإجراء مناورات عسكرية في مضيق تايوان طوال شهر مارس 1996، شملت إطلاق صواريخ على المياه على بعد 20 ميلا فقط من ساحل تايوان[55]، مهددة بالتدخل العسكري في تايوان إذا أعلنت استقلالها، وقد أدت الاختبارات الصاروخية والتدريبات البرية إلى التوتر في العلاقات الأمريكية – الصينية، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحرك بعض القطع البحرية الأمريكية إلى المياه الدولية قبالة ساحل تايوان لمراقبة المناورات، واستمر الموقف الأمريكي القائم على التواجد البحري في مضيق تايوان وتحذير الصين من اتخاذ أي إجراء من جانب واحد تجاه تايوان[56]، أين قامت باستعراض كبير للقوة، مدعمة ذلك بإرسال إدارة "بيل كلينتون" يوم 10 مارس 1996 حاملتي طائرات نوع " يو إس إس إندبندنس" (USS Independence) إلى مياه شرق آسيا منطلقة من اليابان إلى المياه المجاورة لتايوان، في حين غادرت حاملة الطائرات "يو إس إس نيميتز" (USS Nimitz) الخليج العربي مبحرة إلى بحر الفلبين، وكان الرد الصين أن أجرت تجربة صاروخية رابعة وأخيرة يوم 13 مارس 1996 ومناورات برية وجوية وبحرية مشتركة

بعد بضعة أيام[57]، تضمنت حشد قوات تصل إلى 400.000 جندي و40 قطعة بحرية و10 طائرات حربية، أطلقت فيها صواريخ قرب الشواطئ التايوانية مهددة بالتدخل العسكري في تايوان إذا أعلنت استقلالها[58]، مرسلة بذلك رسالة تحذير للناخبين التايوانيين[59]، ورغم ذلك مضت انتخابات تايوان قدما كما كان مخططا لها، وأصبح "لي تينج هوي" أول رئيس منتخب شعبيا في تايوان، ووصلت الأزمة إلى نهايتها[60]، والحقيقة أن محاولة الصين التأثير على الناخبين التايوانيين جاءت بنتائج عكسية، فقد فاز الرئيس "لي تينج هوي"، وعززت الولايات المتحدة الأمريكية روابطها مع تايوان، وفي نفس الوقت قد عمقت التصرفات الصينية في هذه الأزمة اقتناع المخططين العسكريين الأمريكيين بأن العناد والإصرار اللذين تمارس الصين من خلالهما تلك المجازفات السياسية، أو سياسة الوصول بالأمور إلى حافة الهاوية، إذا ما اقترنا بحادث عرض أو سوء فهم، يمكن أن يكون سببا لإشعال نيران الحرب[61].

ورغم مخرجات أزمة تايوان لسنة 1996 إلا أن التصريحات الصينية الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تايوان لم تتوقف حدتها إلا بعد لقاء الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" مع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" على هامش قمة "أبيك" في "مانيلا" العاصمة الفلبينية بتاريخ 24 نوفمبر 1996، وقد انتهزت الحكومة الصينية في كل فرصة لها لتأكيد موقفها بشأن تايوان[62]، هذه الأخيرة التي تعد نفسها لضم الأراضي التي تعتبرها تاريخيا أجزاء منها[63]، وهو ما يمهد إلى إعادة توحيد أراضي الصين للوصول إلى المجد الذي كانت تتمتع به ذات مرة في ظل أكبر توسع إقليمي بلغته خلال عهد أسرة "تشينغ" (Qing)[64]، ولقد تجدد القلق الصيني بعد بيع الولايات المتحدة الأمريكية صواريخ "باتريوت" المعدلة إلى تايوان، لما في ذلك حد لقدرات النظام الدفاعي الصيني، مؤكدة معارضتها السياسة الأمريكية عندما استخدمت حق النقض في مجلس الأمن في شهر جانفي 1997 وللمرة الأولى منذ 25 سنة لمنع تنفيذ قرار تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لإرسال مراقبين دوليين إلى جواتيمالا بسبب العلاقات بين جواتيمالا وتايوان[65]، وهو ما جعل الصين تعمد إلى زيادة تطوير قوتها البحرية من خلال بناء قواعد عسكرية للغواصات في مناطق جنوب الصين، في سباق مع الزمن لحيازة 80 غواصة متطورة بحلول سنة 2020 (أي بما يوازي قدرة الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث أدخلت أول حاملة طائرات صينية الخدمة في بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني يوم 25 فيفري 2012[66]، أما بعد تولي إدارة الرئيس السابق "جورج بوش الإبن" (George W. Bush) أوائل عام 2000، وقبل أحداث 11 سبتمبر 2001 واندلاع الحرب على الإرهاب، كان الشاغل الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية يكمن في نهوض الصين كقوة منافسة يمكنها أن تتحدى الهيمنة الأمريكية مستقبلا، إذ اعتبرتها إدارة الرئيس "جورج بوش الإبن" في بدايات عهدته الأولى منافسا استراتيجيا[67]، وليست من الشركاء الاستراتيجيين، مستغلة قضية تايوان ذات الحساسية الكبيرة بالنسبة للصين، خاصة أنها وجدت الطريق أمامها ممهدا عبر موافقة الكونغرس الأمريكي في شهر فيفري 2000 على مشروع قانون يدعم الروابط العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان، والذي يطلق عليه "قانون تعزيز

أمن تايوان" والذي ينص على إقامة اتصالات عسكرية بين الطرفين، مع توسيع برامج التدريب الأمريكي للعناصر التايوانية وهو ما أثار احتجاج وسخط القيادة الصينية، موازاة مع ضغط كبرى الشركات الأمريكية التي قدمت تبرعات كبيرة للحزب الجمهوري أثناء حملة "جورج بوش الإبن"، صاحبة الارتباطات المصلحية الاقتصادية مع الصين، التي لن تسمح بأي عرقلة أو تصعيد للعلاقات مع الصين، والتي يصعب الفكاك منها على غرار: "بوينج"، "جنرال موتورز"، و"مايكروسوفت"[68]، ونظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تورطت عسكريا في عدة مناطق من العالم كأفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي انهكت الاقتصاد والخزينة الأمريكية، الأمر الذي جعلها تدرك بأن المصالح الأمريكية سوف تكون مرتبطة بالصين، فليس من مصلحتها الدخول في تصعيد ومواجهة مع هذه الأخيرة، الأمر الذي جعل إدارة "جورج بوش الإبن" ورغم حالة المد والجزر في علاقاتها مع الصين حيال قضية تايوان، فإنها اتخذت استراتيجية الحفاظ على العلاقات مع كل من تايوان والصين معا، من خلال دعم سياسة "صين واحدة"، ودعم قانون العلاقات مع تايوان[69].

وقد ازداد في الإدراك الأمريكي خلال إدارة الرئيس السابق "باراك أوباما" (Barack Obama)؛ التحدي الصيني القائم أمام القطبية الأحادية للعالم، فبدأ الانعطاف الأمريكي نحو الشرق الأقصى، وهو ما اتضح بشكل جلي في خطاب "باراك أوباما" أمام البرلمان الأسترالي في شهر نوفمبر 2011، والذي أعلن فيه عن تعزيز التعاون العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية، وكذا التقارب الأمريكي مع الهند، وإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في أستراليا والفلبين وفيتنام، كما قام "باراك أوباما" بدمج الاقتصاد مع العسكرة وذلك من خلال اتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ" التي وقعت في سنة 2015، وقد هدف إلى ربط اقتصاديات شاطئ المحيط الهادئ بالاقتصاد الأمريكي بعيدا عن الصين[70]، كما عمد إلى إجراء تغيير على السياسة الخارجية الأمريكية حسب ما احتوته وثيقة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة لسنة 2012 (SDR)، إذ أعلن على أنه "من الضروري إعادة التوزان تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي"[71]، وذلك بعد أن أطلق خلال شهر نوفمبر 2010 خطابا أثناء زيارته لليابان، ثم لاحقا في الاجتماع غير الرسمي الثامن عشر لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ "أبيك" (APPEC)، مؤكدا على أنه: "في القرن الواحد والعشرين، سيكون أمن وازدهار الشعب الأمريكي مرتبط بشكل لا ينفصم بأمن وازدهار آسيا، وعلى أمريكا أن تستعيد لواء القيادة من جديد في آسيا"، وفي شهر جوان 2012 تم إقرار استراتيجية "إعادة التوازن في آسيا والمحيط الهادئ"[72]، وهو ما أعطى دعما للتواجد العسكري الأمريكي في بحري الصين الشرقي والجنوبي أين تجوب السفن البحرية الأمريكية، الأمر الذي أرق الحكومة الصينية التي ترى في الوجود المستمر لسفن البحرية الأمريكية في مياههم، وطلعات طائرات التجسس الأمريكية اليومية على طول حدودهم، هي ممارسات غير مقبولة – لها آثار بغيضة من مخلفات الحرب العالمية الثانية على حد تعبير غراهام أليسون – وفي هذا الإطار حاولت الصين إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على الكف عن تلك العمليات، ففي شهر

ديسمبر 2013 وبينما كان الطراد الأمريكي "يو إس إس كاوبينز" (USS Cowpens) المزود بالصواريخ الموجهة، يراقب أول حاملة طائرات تابعة لبحرية جيش التحرير الشعبي الصيني "لياونينغ" (Liaoning) وهي تبدأ أولى مهامها، تلقى قائد الطراد الأمريكي رسالة صارمة من قائد حاملة الطائرات الصينية يأمره فيها بمغادرة المنطقة، وقد رد القائد الأمريكي بأنه يقوم بعمليات قانونية غير محظورة في المياه الدولية، ولذا سيتجاهل الأمر، وكان الرد الصيني بأن قامت سفينة تابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني باعتراض طريق الطراد الأمريكي، تاركة لقائده خيارين فقط: أن يصطدم بالسفينة الصينية فيسحقها، أو أن يقوم بحركة تملص من شأنها أن تجنبه الاصطدام بالسفينة، رغم ظهورها أمام الصين كنوع من التراجع، وقد فضل القائد الأمريكي الخيار الثاني[73]، ونتيجة لمحاولات الصين الهيمنة في البحار القريبة من مجالها الحيوي، حذر وزير الدفاع الأمريكي السابق بالإنابة "باتريك شانهان" (Patrick Michael Shanahan) من حالة عدم الاستقرار في آسيا بسبب أنشطة الصين، متهمها بأنها تقوم بعسكرة الجزر الصغيرة في بحر الصين الجنوبي، وسيطرتها على نصف جزره ومياهه الإقليمية[74].

كما شهدت السنوات الأخيرة تحولا سلبيا واضحا في المواقف الأمريكية تجاه الصين بالتزامن مع وصول الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" (Donald Trump) لسدة الحكم والذي مارس ضغوطا اقتصادية ودبلوماسية على الصين إضافة إلى حشد قوات عسكرية في محيط الصين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الممارسات قد تصاعدت حدتها إلى أن اقتربت من نمط الحرب الباردة، أين تعهد "دونالد ترامب" بإلحاق الهزيمة بالصين في هذا الصراع من أجل التفوق العالمي اقتصاديا، سياسيا، تكنولوجيا، وعسكريا، شمل ذلك الحرب التجارية التي شنها على الصين لإعاقة تنامي قوة الصين في المستقبل، إضافة إلى حرب تقنية تهدف إلى منع الصين من التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات أساسية مثل التكنولوجيا[75]، ويمكن الإشارة أيضا إلى استثمار "الحزب الديموقراطي التقدمي" (Democratic Progressive Party) في تايوان، وهو الحزب الأكثر نزوعا للانفصال عن الصين الأم والذي يحظى بتأييد 57% من سكان تايوان؛ فترة الرئيس "دونالد ترامب" لمحاولة توسيع نطاق الحركة التايوانية على المسرح الدولي والدخول في بعض المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، فبعد إقرار قانون السفر التايواني من قبل الكونجرس الأمريكي بتاريخ 16 مارس 2018، تحولت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان منذ ذلك الحين إلى أساس رسمي وعالي المستوى، وهو ما مهد الطريق بأن يوقع الجانبان اتفاقية قنصلية تضفي الطابع الرسمي على العلاقات القنصلية القائمة بينهما في 13 سبتمبر 2019[76]، منذ أن تم قطع علاقاتهما الدبلوماسية سنة 1978 والتي تعد منعطفا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه تايوان، ومن ثم فإن ما يمكن قوله تجاه السلوك الأمريكي وموقفه من قضية تايوان، أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة "الغموض الاستراتيجي" منذ مدة طويلة[77]، وما زاد نظرة الغموض تلك إقدام إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" إلى بيع السلاح الأمريكي إلى تايوان بما قيمته 620 مليون دولار في سنة 2020[78]، ولربما

كانت تلك خطوة لزيادة محاصرة الصين وخلق بؤرة توتر لها تلهيها عن مجارات الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا.

أما الرئيس الأمريكي الحالي "جوزيف بايدن" (Joseph R. Biden) فإنه ينظر وفريق إدارته إلى الصين باعتبارها من أبرز الأولويات في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، بيد أنها لن تكون حرب باردة جديدة، وفي هذا الإطار أصدر "جوزيف بايدن" وثيقة "التوجه الاستراتيجي المؤقت" (Renewing America's Advantages Interim National Security Strategic Guidance) في 3 مارس 2021، والتي تتضمن رؤية إدارته لعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع بقية دول العالم، واعتبر أن الصين تشكل التحدي الأكبر للنظام الدولي ولفت إلى أن علاقات بلاده مع الصين "تنافسية"، معتبرا أن هناك حاجة إلى إشراك الصين من موقع القوة، على اعتبار أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك القوة الاقتصادية، الدبلوماسية، العسكرية، والتكنولوجية لتحدي النظام الدولي، ومع ذلك فإنه على الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع عن قيمها عندما يتم انتهاك حقوق الإنسان في منطقة "شينجيانج" أو عندما تداس الديمقراطية في مقاطعة "هونغ كونغ"، لأنه إن لم يتم ردعها تجاه هذه القضايا ستتصرف الصين بإفلات أكبر من العقاب[79]، وفي هذا الإطار يمكن التنويه بما تقوم به جماعات الضغط التايوانية تجاه قضية تايوان، والتي تعد ضمن أقوى جماعات الضغط الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعضها لها نفوذ كبير كمثل جماعة "الشؤون الحكومية لمجموعة جيبهارت" (Gephardt Group Government Affairs)، حيث تشير بعض الدراسات إلى التأثير الكبير لهذه الجماعات الضاغطة على السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن هذه الجماعات عجزت عن منع سحب الاعتراف الأمريكي بتايوان وطردها من هيئة الأمم المتحدة، كما يعد "تجمع تايوان" (Taiwan Caucus) للحزبين الجمهوري والديموقراطي، ثاني أكبر تجمع في الكونجرس الأمريكي، إذ يبلغ عدد أعضائه 139 عضوا، ويركز التجمع الحزبي نشاطاته حصريا على تحسين العلاقات الأمريكية مع تايوان[80].

ويمكن الإشارة إلى أن وثيقة الرئيس الأمريكي "جوزيف بايدن" الخاصة برؤيته الاستراتيجية للمرحلة القادمة التي تم إصدارها في شهر مارس 2021؛ تؤكد بشكل جلي على أولوية منطقة المحيط الباسيفيكي (المحيط الهادئ) في ظل تصاعد المنافسة فيه، ومحاسبة دولة كمثل الصين – كما وردت العبارة في هذه الوثيقة – فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية تفرض توطيد الاتصال مع المحيطين الهندي والهادئ، وهو ما يعني زيادة القيمة الاستراتيجية لتايوان في منطقة الهادئ[81]، وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية لبيع السلاح الأمريكي إلى تايوان بمبلغ 850 مليون دولار خلال فترة "جوزيف بايدن" الحالية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان تعتبر مزدهرة إلى الحد الذي تأتي فيه تايوان في المرتبة الثامنة عالميا بين الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية، أين وصلت قيمة التبادل التجاري بينهما إلى أكثر من 114 مليار دولار مع نهاية سنة 2021[82]، كما وافقت إدارة "جوزيف بايدن"

خلال السنة الجارية 2022، على بيع حزمتي أسلحة لتايوان بقيمة 195 مليون دولار أمريكي، في خطوة ترى فيها الإدارة الأمريكية أن بيع أسلحة إضافية لتايوان ستردع الصين بدلا من استفزازها[83].

3- تداعيات أزمة تايوان لسنة 2022 على العلاقات الصينية – الأمريكية الراهنة:

لقد انطوى الانسحاب المتعثر من أفغانستان شهر أوت 2021 على انعكاسات على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية ومصداقيتها في مكان من مناطق العالم على غرار أوكرانيا وما صاحبها من إخفاقها في ردع روسيا بها، والذي سينطوي على انعكاسات كبيرة على مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في تايوان[84]، خاصة وأن التحالفات الأمريكية الباسيفيكية ليست بعمق التزامات حلف "الناتو"، وفي هذا الإطار يمكن الاستدلال بما يراه "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) في كتابه "مأساة سياسات القوى العظمى" (The Tragedy of Great power Politics) الصادر سنة 2001، بأن تايوان تشكل مكانا خطرا آخر يمكن أن يدفع الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب، إذ أن تايوان مصممة على الحفاظ على استقلالها الفعلي عن الصين ونيل الاستقلال القانوني، في حين لا تبدو الصين أقل تصميما على ضم تايوان، بل أن الصين حسب "جون ميرشايمر" لم تترك شكا في أنها مستعدة للحرب لمنع استقلال تايوان، والولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها إذا هاجمتها الصين[85] وفقا لـ "قانون العلاقات مع تايوان" الذي أقر سنة 1979 وقد أشرنا له سابقا في هذه الدراسة، إذ يلزم بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن تايوان ضد الغزو الصيني[86]، وهو سيناريو يمكن أن يؤدي إلى حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان من جانب والصين من جانب آخر[87]، وهو ما يذكر أيضا بتصريح مستشار الأمن القومي الأمريكي "جاك سوليفان" (Jake Sullivan) في شهر أوت 2021 وفي أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان القائل بأن: "التزامنا نحو "إسرائيل" وتايوان سيبقى قويا كما كان دائما"، وهو ما يفتح باب التساؤل حسب "وليد سليم عبد الحي" عما إذا كان ذلك يحمل دلالة معينة؟ ولماذا لم يقل إن التزامنا تجاه حلفائنا بشكل عام سيبقى كما هو؟ لماذا تم التخصيص لكل من "إسرائيل" وتايوان فقط؟[88]، وهل غاب عن الإدارة الأمريكية الحالية بسياسات الاستفزاز التي تقوم بها انطلاقا من تصريحات مستشارها للأمن القومي ورئيسها "جوزيف بايدن" حجم مبادلاتها التجارية مع الصين، حيث أن الميزان التجاري الأمريكي لسنة 2022 يسجل عجزا في حجم المبادرات مع الصين وهو ما يوضحه الجدول رقم (01) التالي:

جدول رقم (01): تصاعد الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2022/

مليون دولار

الشهر	الصادرات من الصين	الواردات من الصين	فائض الميزان التجاري لصالح الصين
جانفي 2022	11.475.2	47.846.9	-36.371.7
فيفري 2022	11.594.0	42.260.0	-30.666.0
مارس 2022	13.375.1	47.373.5	-33.998.4
أفريل 2022	11.201.7	41.772.2	-30.570.5
ماي 2022	12.321.3	43.864.4	-31.543.1
جوان 2022	11.678.4	48.625.3	-36.946.9
جويلية 2022	12.267.2	46.664.1	-34.396.9
أوت 2022	12.906.7	50.348.8	-37.442.1
سبتمبر 2022	11.953.5	49.247.9	-37.294.4
أكتوبر 2022	15.698.3	44.572.0	-28.873.6
نوفمبر 2022	15.576.0	36.876.4	-21.300.4
ديسمبر 2022	13.789.6	37.302.5	-23.512.9
المجموع	153.837.1	536.754.1	**-382.917.0**

المصدر:

*"Trade in Goods with China", U.S. Department of Commerce (02/01/2023), see the link: https://bit.ly/3ezJtwY.

فبالرغم من التحذيرات التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" المتعلقة بمخاطر تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لسياسة صين واحدة ودعوته إلى التوقف عن التحركات الاستفزازية بشأن تايوان، أصرت رئيسة الكونغرس الأمريكي "نانسي بيلوسي" (Nancy Pelosi) على زيارة جزيرة تايوان بتاريخ 2 و3 أوت 2022 ودعم الحزب الحاكم ذي التوجهات الانفصالية، وتقديم المزيد من الوعود بشأن إمدادات الأسلحة الأمريكية ومناصرة تايوان ضد المطالب الصينية، وكان طبيعيا أن تعتبر الصين هذه الزيارة خطيرة تدعم الاتجاهات الانفصالية لدى قطاع من التايوانيين، يقودهم الحزب التقدمي الديموقراطي الحاكم والذى يسعى إلى تكريس استقلال تايوان، وهو ما يهدد سلامة الأراضي الصينية ووحدتها الترابية، ويعد انتهاكا للالتزامات

الأمريكية منذ 1979، ويمثل تحديا كبيرا للأمن القومي الصيني[89]، ولقد أحدثت زيارة "نانسي بيلوسي" إلى تايوان، جدلا في ظل سياق عام بلغ فيه التوتر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فالأمر لم يعد مرتبطا بقضية دون غيرها، وإنما يرتبط بمجمل الرؤية الاستراتيجية وتحديد مصادر تهديد الأمن الوطني والدور العالمي، حيث تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على البيئة المحيطة بالصين – حسب وثيقة "التوجه الاستراتيجي المؤقت" (Renewing America's Advantages Interim National Security Strategic Guidance) المشار إليه سابقا في هذه الدراسة – عبر تحركات تتضمن تعاقدات وتحالفات جديدة، وتمتين ما هو قديم في ظل استراتيجية مرتكزة على المحيطين الهندي والهادئ[90]، حيث ورد ذلك صراحة في وثيقة التوجه الاستراتيجي المؤقت بأن: "مصالحنا الوطنية الحيوية – أي الأمريكية – تفرض أعمق اتصال مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ .. وسنضع في اعتبارنا قيمنا ومصالحنا بينما ننخرط مع الدول الشريكة، سنعمل على تعميق شراكتنا مع الهند والعمل جنبا إلى جنب مع نيوزيلندا، وكذلك الأمر مع سنغافورة وفيتنام والدول الأخرى الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، لتعزيز الأهداف المشتركة، واعترافا بروابط التاريخ المشترك والتضحية، سنعزز شراكتنا مع دول جزر المحيط الهادئ"[91]، وتأتي هذه الزيارة في إطار تنفيذ بنود استراتيجية التوجه الاستراتيجي التي صاغتها إدارة "جوزيف بايدن" سنة 2021[92]، كما استغلت إدارته تصاعد موجة العداء للصين، خاصة بعد انقطاع سلاسل الإمداد القادمة منها نتيجة جائحة كورونا، وتقدمت بمشروع قانون وافق عليه الكونجرس في أواخر شهر جويلية 2022 بأغلبية كبيرة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وتضمن حزمة بقيمة 280 مليار دولار من إعانات وتمويل لتعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في الإنتاج المحلي للرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات، والذي يراه البيت الأبيض وقادة الكونجرس من الحزبين، أمرا بالغ الأهمية للأمن القومي الأمريكي، ولمواجهة التهديد التنافسي الذي تشكله الصين في هذه الصناعة، وكذلك تهديدها المستمر لتايوان– حسب الرؤية الأمريكية – التي تعتبر المنتج الأكبر في العالم لهذه الرقائق والتي تستخدم في العديد من المنتجات المدنية والعسكرية[93]، وكرد على زيارة رئيس الكونغرس الأمريكي "نانسي بيلوسي" لتايوان في محاولات تصعيدية مستفزة لمحاصرة الصين في مجالها الحيوي وتشتيت انتباهها نحو تايوان واستنزاف قواها وجرها إلى حرب مع تايوان على غرار جر أوكرانيا إلى حرب مع روسيا؛ عمدت الصين إلى العمل باستراتيجية "التحكم في النفس" (Self – restrait) وذلك عبر "العمليات المتواضعة" (Modest Operations)، وهو المفهوم الذي شكل روح فكر "دينغ كسياو بينغ" والذي أدى دورا مهما في ضمان بيئة مواتية للإصلاح والتنمية[94]، وقد اكتفت الصين في استراتيجيتها "التحكم في النفس" والذي جمع بين المرونة والحزم دونما تصعيد فعلي يجر إلى حرب – كما كان الأمر مع حالة أوكرانيا – إثر هذه الزيارة التي قامت بها "نانسي بيلوسي" وردها بـ "العمليات المتواضعة" والتي تجسدت في إعلان الجيش الصيني عن مناورات عسكرية تستمر ثلاثة أيام في ست مناطق قريبة من تايوان، فعلى الرغم من أن هذه الجولة من التدريبات قد بدأت يوم 4 أوت 2022 – بعد رحيل "نانسي

بيلوسي" – إلا أنها تمثل تصعيدا غير مسبوق للتكتيكات العسكرية الصينية في مضيق تايوان، تحاكي حصارا بحريا، حيث تعد تلك التدريبات بمثابة تذكير بأن الصين لديها العديد من الطرق المختلفة للضغط على تايوان وتقويض الدعم الأمريكي لها[95]، وهو ما أحبط خطة الإدارة الأمريكية الحالية والتي حاولت بطريقتها تحويل أزمة تايوان الأخيرة إلى بؤرة حرب كما هو الحال مع أوكرانيا، وعرقل استمرار تحركها في المسار الذي حاولت أن تدفع به هذه الأزمة، وهو ما يطرح التساؤل حول مدى وعي الإدارة الأمريكية الحالية إذا ما اندلعت حرب في مضيق تايوان، والذي من شأنه أن يؤدي إلى وقف معظم سلاسل توريد التجارة العالمية والذي لا يخص الصين وحدها بل باقي الأسواق العالمية، وهو ما جعل الصين تعمد على وقف الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية في ملفات عسكرية وأمنية تتعلق بالتشاور والتنسيق في السياسات البحرية وسياسات الدفاع، وملفات أخرى تتعلق بالهجرة غير الشرعية والتغير المناخي، ومكافحة المخدرات، والسلامة البحرية، ومكافحة الجريمة عبر الحدود، وهو قرار من شأنه أن يأزّم منظومة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[96]، هذه الأخيرة التي تستخدم قضية تايوان لأجل ضمان بقاء موجبات الأحلاف التي تربطها بكوريا الجنوبية واليابان خاصة وباقي دول جنوب شرق آسيا، وكذا استعمال أزمة تايوان الأخيرة لموازنة الهيمنة الصينية على المنطقة بشكل أخص وعلى الساحة الدولية التي ستكون متأثرة بوضع الصين في إقليمها ومجالها الحيوي الأول[97].

الخاتمة:

لطالما كانت العلاقات الصينية – الأمريكية محل تجاذبات نظرا لطبيعة الأنظمة في البلدين وتوجهاتهما الاقتصادية، إضافة إلى طموحاتهما التي جعلتهما في صدام، ومما ساهم في طبيعة هذه العلاقات هو وجود قضية تايوان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانطلاقا مما سبق ذكره في متن هذه الدراسة؛ فقط شكلت قضية تايوان موقعا مهما في العلاقات الصينية – الأمريكية ألقت بظلالها ولا تزال على قضية الأمن الوطني الصيني، والأمن في منطقة شرق وجنوب آسيا إضافة استغلال الطرف الأمريكي لها ليحافظ على بقاءه ووجوده في المنطقة، ومن ثم فقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1 – لقد كانت العلاقات الصينية – الأمريكية دائما محل شد وجذب لدى كل الإدارات الأمريكية، جمهورية كانت أو ديمقراطية، بسبب قضية تايوان التي تقف فيها الإدارات الأمريكية موقف الغموض الاستراتيجي، في ظل سعي الصين إلى ضم تايوان وتوحيدها إلى البر الرئيسي، يقابل ذلك عدم تأثر المنظورات الصينية وأهداف سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وتجاه قضية تايوان أيضا بتغير القيادات الصينية المتعاقبة.

2 – إن فرضية تراجع الصين عن ضم تايوان أمر غير وارد بشكل قاطع، وستواصل السعي لضمها وتوحيدها إلى الوطن الأم بشتى الوسائل وباستراتيجية النفس الطويل التي اعتادت عليها السياسة الخارجية الصينية، لما لها من أهمية بالغة في المنظور الجيوبوليتيكي الصيني.

3 – رغم تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في فترة الرئيس السابق "دونالد ترامب" والحالية للرئيس "جوزيف بايدن" بمساعدة تايوان لمواجهة الصين لمحاولات هذه الأخيرة بشكل حثيث بضم تايوان إلى الوطن الأم، إلا أن تلك المساعدة ستبقى كحال المساعدة الأمريكية الحالية لأوكرانيا بحكم "قانون العلاقات مع تايوان" الذي أقر سنة 1979.

الهوامش:

1 – إنجي عبد الوهاب، "ما أهمية تايوان ولماذا تخشى أمريكا من استعادة السيادة الصينية عليها؟"، 03 أوت 2022، تاريخ الاطلاع: (2022/12/04)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3GhUp26

2 – ميشيل برنو، أوراسيا: قارة، إمبراطورية، إيديولوجيا أو مشروع، (ترجمة: معاوية سعيدوني)، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2021)، ص. 103.

3 – وليد سليم عبد الحي، "المواجهة الدولية القادمة: تايوان .. ومن الضروري انتظار هذين الحدثين الهامين"، 03 جوان 2022، نقلا عن موقع مدار الساعة، (2022/07/29)، على الرابط التالي: https://bit.ly/3bjZxHK

* تايوان: هي مجموعة جزر ذاتية الحكم تقع شرق القارة الآسيوية، في الجزء الشرقي من بحر الصين، تطل من ناحية الشرق على المحيط الهادي، ويفصلها مضيق تايوان غربا عن مقاطعة فوجيان الصينية، وتضم تايوان أرخبيلا يزيد على 80 جزيرة منها ذات الحجم الكبير وكذا الصغير، أكبرها جزيرة تايوان التي اتسمت بها مجموعة الجزر من باب تسمية الكل بالجزء، وتبلغ مساحتها الكلية 36.000 كم^2.

4 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص. 153.

5 – وليد سليم عبد الحي، المواجهة الدولية القادمة: تايوان .. ومن الضروري انتظار هذين الحدثين الهامين، مرجع سابق.

** تعود جذور قضية تايوان إلى سنة 1949 عندما فر "تشيانغ كاي شيك" (Chiang Kai-shek) زعيم حزب الكومينتانغ القومي (Kuomintang) الحاكم في الصين المدعوم معنويا وعسكريا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تايوان بتاريخ 8 ديسمبر 1949 وشكل حكومة منفصلة – أسس جمهورية الصين الوطنية – بعدما خسر الحرب لصالح القوات الشيوعية بقيادة "ماو تسي تونغ" (Mao Zedong) الذي أسس جمهورية الصين الشعبية بتاريخ 21 سبتمبر 1949، ومن هناك واصل "تشيانغ كاي شيك" المطالبة بكامل الصين، في مقابل مطالبة البر الرئيسي الصيني بتايوان كجزء من أراضيها، وعدم استبعاد استخدام القوة لاستعادتها، وظل الاسم الرسمي لتايوان هو "جمهورية الصين" في حين أن البر الرئيسي أطلق عليه "جمهورية الصين الشعبية"، ومنذ ذلك الحين، يعتبر كلا الطرفان أنه يمثل دولة الصين، إلى أن حسمت هيئة الأمم المتحدة اعترافها الدبلوماسي بدولة الصين لصالح حكومة "جمهورية الصين الشعبية" التي كان رئيسها وقتها "ماو تسي تونغ" سنة 1971، وتجدر الإشارة إلى أن التوتر التاريخي حول تايوان إلى عام 1895، عندما انتصرت اليابان في حربها الأولى مع الصين، ما اضطر "أسرة تشينغ" الحاكمة (1683 – 1895) إلى التنازل عن تايوان لليابان، وبعد استسلام هذه الأخيرة في الحرب العالمية الثانية سنة 1945، تخلت عن سيطرتها على الأراضي التي أخذتها، فاستعادت الصين حكم تايوان – بموافقة الحلفاء، تلا ذلك اندلاع حرب أهلية في الصين أسفرت عن انتصار قوات "ماو تسي تونغ" على قوات "تشيانغ كاي شيك"، الذي فر إلى تايوان عام 1949 وجعلها مقرا لحكومته.

6 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010، مرجع سابق، ص ص. 153 – 154.

7 – علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص. 82.

8 – أركان محمود أحمد الخانوتي، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 229.

9 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 113.

10 – روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، (ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي)، (الصفاة/ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جانفي 2015)، ص. 259.

11 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 113.

12 – Li Jiayao, "China's National Defense in the New Era", (White Papers 2019), 2019-07-24, Ministry of National Defense of the People's Republic of China, see the link: https://bit.ly/3AaeNAJ

13 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 113.

14 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010، مرجع سابق، ص. 154.

15 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010، مرجع سابق، ص. 210.

16 – روبرت د. كابلان، مرجع سابق، ص ص. 259 – 260.

17 – محمد نبيل الغريب، "سيناريوهات صراع النفوذ والتصادم الصيني – الأمريكي في تايوان"، 26 جوان 2022، موقع مجلة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع: (2022/12/04)، نقلا على الرابط التالي: https://bit.ly/3Qcu7mG

18 – Rodger Baker, "China's Evolving Taiwan Policy: Disrupt, Isolate and Constrain", June 14, 2020, real clear world, (27/07/2022), see the link: https://bit.ly/3pjFjB6

19 – محمد نبيل الغريب، مرجع سابق.

20 – أركان محمود أحمد الخانوتي، مرجع سابق، ص. 216.

21 – "Taiwan-US Economic Relations", 20/05/2022, The Bureau of Foreign Trade, MOEA, Taiwan, R.O.C, (28/12/2022), see the link: https://bit.ly/3idxhtU

22 – علي قاسم سلمان جاسم، "الاستراتيجية الصينية والأمريكية تجاه تايوان"، سلسلة تقدير موقف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 28/ 12/ 2022، ص. 5.

23 – "Taiwan-US Economic Relations", Op. cit.

24 – محمد نبيل الغريب، مرجع سابق.

25 – أركان محمود أحمد الخانوتي، مرجع سابق، ص. 217.

26 – محمد نبيل الغريب، مرجع سابق.

27 – إنجي عبد الوهاب، مرجع سابق.

28 – "China – Taiwan Conflict: Potential Impact on Economies and Supply Chain", 20 March 2022, Beroe Inc, (05/12/2022), see the link: https://bit.ly/3WHuwQm

29 – أركان محمود أحمد الخانوتي، مرجع سابق، ص ص. 215 – 216.

30 – أحمد دياب، "العلاقات الأمريكية – الصينية – بعد نصف قرن من دبلوماسية "بنج بونج"، مجلة السياسة الدولية، م. 56، ع. 224، (أفريل 2021)، ص ص. 142 – 143.

31 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 66.

32 – سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جويلية 2018)، ص. 38.

33 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010، مرجع سابق، ص. 150.

34 – Stuart Harris, China's foreign Policy, (Cambridge: Polity Press, 2014), p. 34.

35 – Tanvi Madan, Fateful Triangle: How China Shaped U.S-India Relations during the Cold War, (Washington: Brookings Institution Press, 2020), p. 266.

36 – سالي نبيل شعراوي، مرجع سابق، ص. 39.

37 – Stuart Harris, Op. cit, p. 34.

38 – Bonnie S. Glaser, "What Is the U.S. "One China" Policy, and Why Does it Matter?", January 13, 2017, the Center for Strategic and International Studies (CSIS), (28/07/2022), see the link: https://bit.ly/3JsiEvE

39 – "H.R.2479 – Taiwan Relations Act, 96th Congress (1979-1980)", Latest Action: 04/10/1979, congress.gov, (29/07/2022), see the link: https://bit.ly/3JAd76r

40 – غراهام أليسون، حتمية الحرب: بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟، (ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان)، (بيروت: دار الكتاب العربي، سبتمبر 2018)، ص. 339.

41 – "الغموض الاستراتيجي .. ما هو الموقف الأميركي من تايوان؟"، (2022/08/02)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3oPZdnh

42 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010، مرجع سابق، ص. 150.

43 – Stuart Harris, Op. cit, p. 35.

44 – أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 143.

45 – أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 143.

46 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 115.

47 – "بسبب زيارة .. كادت الحرب أن تندلع بين أميركا والصين سنة 1995"، 03 أوت 2022، تاريخ الاطلاع: (2022/08/03)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3vD1nu4

*** تجدر الإشارة إلى أن الرئيس التايواني السابق "لي تينج هوي" كان طالب دكتوراه في الاقتصاد الزراعي بجامعة كورنيل متخرجا منها عام 1968.

48 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 115.

49 – Michael Mazza, "Reflections on 25 Years Ago-risks for a Fourth Taiwan Strait Crisis", American Enterprise Institute, March 24, 2021, (28/07/2022), see the link: https://bit.ly/3QzN7KX

50 – بسبب زيارة .. كادت الحرب أن تندلع بين أميركا والصين سنة 1995، مرجع سابق.

51 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 115.

52 – بسبب زيارة .. كادت الحرب أن تندلع بين أميركا والصين سنة 1995، مرجع سابق.

53 – Michael Mazza, Op. cit.

54 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 115.

55 – Michael Mazza, Op. cit.

56 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص ص. 116 – 117.

57 – Michael Mazza, Op. cit.

58 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 116.

59 – بسبب زيارة .. كادت الحرب أن تندلع بين أميركا والصين سنة 1995، مرجع سابق.

60 – Michael Mazza, Op. cit.

61 – غراهام أليسون، مرجع سابق، ص. 317.

62 – علي سيد النقر، مرجع سابق، ص. 118.

63 – Lukas K. Danner, China's Grand Strategy, Contradictory Foreign Policy?, (Miami: Florida International University, 2018), p. 83.

64 – Lukas K. Danner, Op. Cit, p. 132.

65 – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 –2010، مرجع سابق، ص. 155.

66 – عبد المالك حطاب وإبراهيم مشعالي، "المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 3، (ديسمبر 2019)، ص. 752.

67 – أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 143.

68 – ماجد بن عبد العزيز بن محمد العبدان، الصين وتايوان (1990 – 2002)، دراسة مقارنة في طبيعة العلاقات بينهما، رسالة ماجستير، تخصص العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 1426هـ/ 2008م، ص ص. 158 – 161.

69 – "George W. Bush on China", On theissues every political leader on every issues, (26/07/2022), see the link: https://bit.ly/3cbf3WR

70 – أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 143.

71 – عبد العزيز جراد، الجيوسياسة: مفاهيم، معالم ورهانات، (الجزائر: منشورات دار الشهاب، السداسي الأول 2018)، ص ص. 164 – 165.

72 – كونغ زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية: التحديات وإدارة الاستجابات، (ترجمة: حليم نصر)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017)، ص. 87.

73 – غراهام أليسون، مرجع سابق، ص. 317.

74 – منى سليمان، "انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 111.

75 – أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 143.

76 – وليد سليم عبد الحي، "إسرائيل في مرآة تايوان"، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، (فيفري 2022)، ص. 10.

77 – غراهام أليسون، مرجع سابق، ص. 339.

78 – وليد سليم عبد الحي، "الانفجار الدولي القادم .. تايوان"، 31 مارس 2022، تاريخ الاطلاع: (2022/07/26)، نقلا عن الرابط التالي:https://bit.ly/3BMvR0P

79 – أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 144.

80 – وليد سليم عبد الحي، إسرائيل في مرآة تايوان، مرجع سابق، ص ص. 6 – 7.

81 – Joseph R. Biden, Renewing America's Advantages Interim National Security Strategic Guidance, March 2021, The White House, Washington, p. 10.

82 – وليد سليم عبد الحي، الانفجار الدولي القادم .. تايوان، مرجع سابق.

83 – Nathaniel Sher, "The real lesson of the war in Ukraine for Taiwan", May 4, 2022, Responsible Statecraft, (30/07/2022), see the link: https://bit.ly/3BW11ml

84 – عمر طاش بينار، "أزمة أوكرانيا وتأثير الدومينو في تايوان"، 15 فيفري 2022، مركز الإمارات للسياسات، (2022/07/27)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Ss0z4X

85 – جون ميرشايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، (ترجمة: مصطفى محمد قاسم)، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2012)، ص ص. 468 – 469.

86 – غراهام أليسون، مرجع سابق، ص. 339.

87 – جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص. 469.

88 – وليد سليم عبد الحي، إسرائيل في مرآة تايوان، مرجع سابق، ص. 2.

89 – حسن أبو طالب، "روسيا والصين وتحدى الهيمنة الأمريكية"، 11 أوت 2022، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: (2022/08/11)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3JXfRef

90 – السيد صدقي عابدين، "انعكاسات زيارة بيلوسي إلى تايوان على العلاقات الأمريكية – الصينية"، سلسلة دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، (أوت 2022)، ص. 2.

91 – Joseph R. Biden, Renewing America's Advantages Interim National Security Strategic Guidance, Op. cit, p. 10.

92 – السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص. 4.

93 – محمد كمال، "ما وراء التصعيد الأمريكي "المُنضبط" ضد الصين؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات، 18 أوت 2022، تاريخ الاطلاع: (2022/08/18)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3dzMGll

94 – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2010)، ص ص. 164 – 165.

95 – Minxin Pei, "Pelosi's Taiwan Trip Is Only the Start of US Headaches", August 2, 2022, Bloomberg UK, (03/08/2022), see the link: https://bloom.bg/3A4idoy

96 – حسن أبو طالب، مرجع سابق.

97 – أركان محمود أحمد الخانوتي، مرجع سابق، ص. 217.